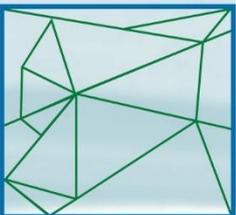


NED

آلية تشكيل و عمل اللجنة الدستورية السورية

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



أصوات سورية لدستور شامل - الورقة الأولى

آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية

أصوات سورية لدستور شامل - ورقة رقم 1

أصوات سورية لدستور شامل

خلال العام 2020، قامت "منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وبدعم من الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية NED، بتنظيم مجموعة من الجلسات التشاورية حضرها أكثر من 80 من النشطاء/ات وممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني، ومواطنين من شمال شرق وغرب سوريا بشكل أساسي، حيث تم التركيز بشكل خاص على الأفراد الذين لم يشاركوا بأي مشاورات مسبقة حول الدستور والعملية الدستورية في سوريا، وذلك للنقاش حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سورية.

ورأى ما نسبته 74.7% من مجموع المشاركين/ات أنّ على اللجنة المشكّلة صياغة دستور جديد بالكامل بينما رأى 14.5% منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي.

تنشر "سوريون" هذه الورقة الأولى، كجزء من مجموعة أوراق لخصت نتائج هذه الجلسات، وحيث سوف يتم نشرها تباعاً على شكل خمسة تقارير متسلسلة تمّ عنونها كالتالي:

- التقرير الأول: آلية تشكيل وعمل اللجنة الدستورية السورية.
- التقرير الثاني: الشمولية/التضمين والتعددية.
- التقرير الثالث: العدالة الانتقالية.
- لتقرير الرابع: الحوكمة والنظم القضائية.
- التقرير الخامس: العدالة الاجتماعية - الإيكولوجية والتجارب الشخصية.

وألحقتهم بتقرير سادس قدمت فيه ملخصاً تنفيذياً عن جميع التقارير السابقة وأوجزت فعاليات المشروع كما أنها سلطت الضوء على التوصيات الرئيسية والنتائج التي تمخضت عنه.

يشكّل الدستور أساس النظام السياسي لأي دولة، ويتضمن المبادئ والقيم الناظمة للمجتمع، ويحدد صلاحيات وحدود السلطة السياسية الحاكمة، وعلاقات السلطات الثلاث ببعضها البعض (القضائية والتشريعية والتنفيذية). ويحدد نموذج آلية المساءلة فيها كما أنّه ينطوي على سلطة رمزية بإمكانها توحيد أي بلد حتى وإن كان شديد التنوع كسوريا . وعلاوة على ذلك فإنّ الدستور هو الذي يضمن حقوق المواطنين ويساندهم في كل دول العالم، بيد أنّ سوء استخدامه يعوق هذا الأمر.

وفي المناطق التي تشهد نزاعات كسوريا، فإنّ أي تغيير يمكن أن يطرأ على الدستور (كتعديله أو صياغة واحد جديد كلياً)، سيرسم خارطة الطريق للبلاد لعقود من الزمن، فإن كان هذا التغيير شكلياً سيستمر حكم الاستبداد والظلم على البلاد، وإن كان التغيير جوهرياً وجاداً سيساهم بشكل كبير في الوصول بالبلاد إلى بر الديمقراطية والسلام.

واعترافاً بالدور التأسيسي الذي يلعبه الدستور وبأهمية بناء دستور عادل، تم تشكيل اللجنة الدستورية السورية برعاية أممية، مؤلفة من حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة المفاوضات السورية المعارضة، إلى جانب المجتمع المدني. وذلك من خلال عملية يسّرتها الأمم المتحدة التي أقرت بتأسيس اللجنة بموجب القرار 2254، ونظّمت اجتماعها الأول في عام 2019، الذي أعلن خلاله المجلس التأسيسي عن بداية السعي نحو إجراء تعديلات على الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد ليكون ذلك جزء من الطريق نحو السلام والاستقرار الوطنيين.¹

بينما وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المساعي الدستورية بأنها جزء من عملية سلام يملكها ويقودها السوريون. كان هناك جدل كبير دأثر حول فئات الشعب السورية الممثلة في اللجنة الدستورية والدور الذي لعبته القوى الأجنبية في اختيارهم. فقد حدث أن تدخلت كل من تركيا وروسيا في عملية اختيار الأعضاء المشاركة في اللجنة

¹ عشية إطلاق اللجنة الدستورية السورية، الأمين العام يرحب بهذه "الفرصة الفريدة" كخطوة أولى على طريق الخروج من مأساة الصراع السوري. موقع الأمم المتحدة. 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019. آخر زيارة للموقع 6 أيار/مايو 2021. <https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042711>

الدستورية، الأمر الذي يجعل من الواضح أنّ تأثير القوى الأجنبية لم يتوقف عند الصراع السوري فحسب بل امتد إلى عملية بناء السلام في سوريا.

لكن، في الوقت الذي نرى فيه أنّ تدخل القوى الأجنبية هذا غير متناسب مع العملية الدستورية التي من المفترض أن تكون سورية بحتة، يجد العديد من السوريين أنفسهم مستبعدين من هذه العملية. فعلى سبيل المثال، وبحسب معهد الشرق الأوسط²، فإنّ اللجنة الدستورية متحيزة وبشدة ضدّ الأكراد الذين يمثلون 4% فقط من مجموع أعضائها، وهذه النسبة تمثل أقل من نصف عددهم بالنسبة للتعداد السكاني في سوريا ككل.

ووفقاً للمعطيات الحالية واستناداً إلى ميثاق حقوق الإنسان واحتياجات المواطن السوري فإنّ سوريا اليوم بأمس الحاجة إلى دستور عادل ومنصف، وذلك للنهوض بالبلاد التي وبحسب الإحصائيات يعاني 9.3 مليون من أبنائها من انعدام الأمن الغذائي- وهو أعلى رقم تمّ تسجيله في العالم على الإطلاق³ وذلك نتيجة لاستمرار الصراع في البلاد وانتشار وباء كوفيد-19 مؤخراً.

هذا بالإضافة إلى استمرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل جميع الجهات الفاعلة في مع استمرار تعذّر الوصول إلى وسائل المحاسبة أو بالأحرى غيابها تماماً. وهذا التدهور يؤكد الحاجة الملحة لبناء دستور جديد ليكون خطوة نحو الحل السياسي وإنقاذ البلاد.

إنّ هياكل/أنظمة المساءلة، ومعايير الشمولية وآليات العدالة الانتقالية المتضمنة في الدستور لا تمثل فقط المبادئ التي تلتزم فيها الدولة بل إنها تجعل من الدستور حجة قانونية لحماية حقوق إنسان المواطنين السوريين ومن بينهم الأقليات، ولضمان نظام قضائي حر وعادل ومستقل.

تجدد الإشارة إلى أنّ عملية بناء الدستور هذه قد تعطي الفرصة للمواطنين السوريين المحرومين من حقهم في إبداء الرأي بأن يشاركوا أولوياتهم في الدولة التي يريدون العيش

² Shaar, Karam, and Ayman Dasouki. "Syria's Constitutional Committee: The Devil in the Detail." The Middle East Institute, 6 January 2021, <https://www.mei.edu/publications/syrias-constitutional-committee-devil-detail>.

³ الحكومة السورية تقر قيوداً على توزيع الخبز المدعم مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، صحيفة الغارديان، 2020. <https://www.theguardian.com/world/2020/oct/05/syria-introduces-limits-on-subsidised-bread-as-economic-crisis-bites> (آخر زيارة للرابط: 20 كانون الثاني/يناير 2021).

في كنفها بعد سنوات من الصراع، في حالم تمّ اتخاذ خطوات جديّة توسع نسبة تمثيل جميع المناطق السورية من أجل أن تشمل هذه اللجنة فئات سورية أخرى تمّ إقصاؤها. وفي حال فشلت الأطراف المحلية والدولية بجعل اللجنة أكثر شمولية، وفشلت في جعل عملية بناء الدستور في أن تكون شاملة ومراعية لمصالح جميع مكونات الشعب في سوريا وبالتالي في كسب ثقة الناس في شرعيتها، فإنّ ذلك سيقوض عملية بناء السلام في سوريا بدلاً من النهوض بها. وفي هذا المناسبة، تختتم سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الفرصة وتدعو الجهات الفاعلة الحكومية منها وغير الحكومية مرة أخرى، إلى إعادة النظر بتمثيل المناطق والمجتمعات السورية، وجعلها أكثر شمولية، وضمان بناء دستور سوري من خلال عملية تضمين قائمة على أساس توافق آراء وطني يضم أصوات جميع فئات الشعب السوري.

ولكن في الوقت نفسه ترى سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أنّ صياغة دستور جديد بشكل عاجل وفرضه بشكل دائم على مجتمع لا يزال يللم جراح الحرب سوف لن يكون حلاً سحرياً لحل الصراع، إذ لا بدّ من الانخراط في عملية صياغة ذات رؤية نقدية متعددة الجوانب تضع في الاعتبار اختلاف آراء المجتمعات التي سيحكمها الدستور.⁴ ومن هنا جاءت فكرة مشروع "أصوات سورية لدستور شامل" الذي باشرت به "سوريون" العام الماضي، ونظّمت في سياقها وعلى مدار العام (9) جلسات تشاورية، استتقت من خلالها وجهات نظر ممثلين عن المجتمع المدني السوري وناشطين حول مواضيع تتعلق بعملية بناء الدستور في سوريا. ولخصت نتائج هذه الاجتماعات في خمسة تقارير تضمنت مقارنات مع نقاشات نقدية تاريخية ومعاصرة وقدّمت توصيات حول كيفية تحسين درجة الشمول في عملية بناء الدستور السوري الجديد. هذا بالإضافة إلى تقديم لمحة تاريخية عن دساتير سوريا السابقة والتعريف باللجنة الدستورية السورية وسيكشف التقرير الحالي عن تصوّر المواطنين السوريين الذين تحدثنا إليهم عن المحاولة القائمة لكتابة أو تعديل دستور سوري جديد.

⁴ البدائل الدستورية لسوريا: الحوكمة، والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، برنامج الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا (NAFS)، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/nafs_constitutional_options_for_syria_-_position_paper.pdf (آخر زيارة للرابط: 20 كانون الثاني/يناير 2021).

1. دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012

بدأ العمل على الدستور السوري الحالي في النصف الثاني من عام 2011، استجابة للانتفاضة السورية التي اندلعت في آذار/مارس 2011، والتي خرجت إثرها احتجاجات في معظم أنحاء البلاد. تزامن ذلك مع وعود من الرئيس السوري بشار الأسد بإجراء مجموعة من الإصلاحات وألمح إلى إجراء إعادة صياغة للدستور، أو على الأقل إدخال تعديلات مهمة على أحكامه.

وبالفعل، وفي تاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، أصدر الرئيس السوري، بشار الأسد، المرسوم الجمهوري رقم 33 القاضي بتأليف لجنة إعادة كتابة الدستور، المكونة من 29 عضواً. وفي 27 شباط/فبراير 2012، صدر المرسوم التشريعي رقم 94 الذي أقرّ بالمصادقة على دستور "الجمهورية العربية السورية" لعام 2012، بعد إجراء استفتاء بتاريخ 15 شباط/فبراير 2012. لكن ذلك لم يستطع أن يهدئ ثورة الجماهير الغاضبة بل على العكس فقد قوبل بانتقادات لاذعة، وذلك لأنه حافظ على غالبية أحكام ومواد الدستور السابق مادفع النقاد للقول بأنه مجرد دستور معدّل وليس بجديد.

يوضح الدستور المعتمد الخطوط العريضة لنظام الحكم الجمهوري مؤكداً على الحفاظ على حدود البلاد بقوله: **"الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة، غير قابلة للتجزئة، ولا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضيها"**. كما أكد الدستور على ماورد بسابقه بأن **"دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقهاء الإسلاميون هم المصدر الرئيسي للتشريع"**.

وتفاوتت ردود الأفعال الدولية تجاه الدستور بين راضٍ كروسيا وممتعض كفرنسا التي وصفت، إلى جانب دول غربية أخرى، عملية الاستفتاء على الدستور بـ "المهزلة" في ظل استمرار العمليات العسكرية في البلاد.⁵

وكانت الفجوة واضحة جداً بين الأحكام النظرية الواردة في دستور عام 2012، حول أهمية حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتطبيقها في الواقع الحياتي للمواطنين السوريين

⁵ الغرب يعتبر ان الاستفتاء على الدستور السوري الجديد "خدعة وتزييف"، موقع قناة المنار، 27 شباط/فبراير 2012، <http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=191199> (آخر زيارة للرباط: 20 كانون الثاني/يناير 2021).

ما أدى إلى فقدانهم الثقة بهذا الدستور واعتبار أحكامه مجرد وعود وردية وهمية لتهدئة غضب الشارع وقوؤس إيمانهم بقدرته على أن يكون الوثيقة القانونية التي يمكن أن تقود المرحلة الانتقالية. نحن نؤمن بأنّه يجب على الدستور الجديد أن يكون شاملاً ومستوفياً لآراء جميع مكونات الشعب السوري كي ينجح في توحيد سوريا.

2. اللجنة الدستورية السورية

أُنشئت اللجنة الدستورية السورية بموجب القرار رقم 2254، الصادر عن الأمم المتحدة،⁶ وتمّ الإعلان عنها رسمياً بعد "مؤتمر الحوار الوطني" الذي انعقد في سوتشي/روسيا عام 2018، (بعد توافق روسي/تركي/إيراني)، كجزء من استراتيجية دولية لحل النزاع السوري صيغت على شكل أربع سلال (أربع ملفات) وهي إنشاء حكومة انتقالية غير طائفية ذات مصداقية، ووضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وخوض حرب موحدة ضد الإرهاب. وعلى الرغم من أنّ السلال الأربع هي على ذات القدر من الأهمية ترى اللجنة أنّ عملية كتابة الدستور أو تنقيحه لا بدّ منها لتحديد الخطوات اللازمة لتنفيذ السلال الأخرى.

تضم اللجنة 150 عضواً خمسون اختارهم النظام وخمسون اختارتهم المعارضة وخمسون اختارهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة من خلفيات دينية وإثنية وجغرافية متنوعة بهدف الأخذ في الاعتبار آراء خبراء وممثلين للمجتمع المدني يؤلفون مجتمعين ما أطلق عليه اللجنة الموسعة بينما هناك اللجنة المصغرة وهي نسخة مختصرة تضم 15 عضواً تمت تسميتهم من قبل الأطراف الثلاثة. تقوم اللجنة المصغرة بإعداد وصياغة وتقديم المقترحات للجنة الموسعة للموافقة عليها.⁷

3. المنهجية

قام مشروع "أصوات سورية لدستور شامل" بتنظيم ما عدده تسع جلسات تشاورية حضرها أكثر من 80 مشاركاً/ة من أصحاب الاختصاص و نشطاء من المجتمع المدني وقادة

⁶ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن رقم 2254، (2015)، 15-22539.
⁷ زكي محشي: حوار حول اللجنة الدستورية السورية مع المحامي كمال سلمان، تشاتام هاوس، 2019. (آخر زيارة للرابط: 20 كانون الثاني/يناير 2021). <https://syria.chathamhouse.org/research/syrian-constitutional-committee>

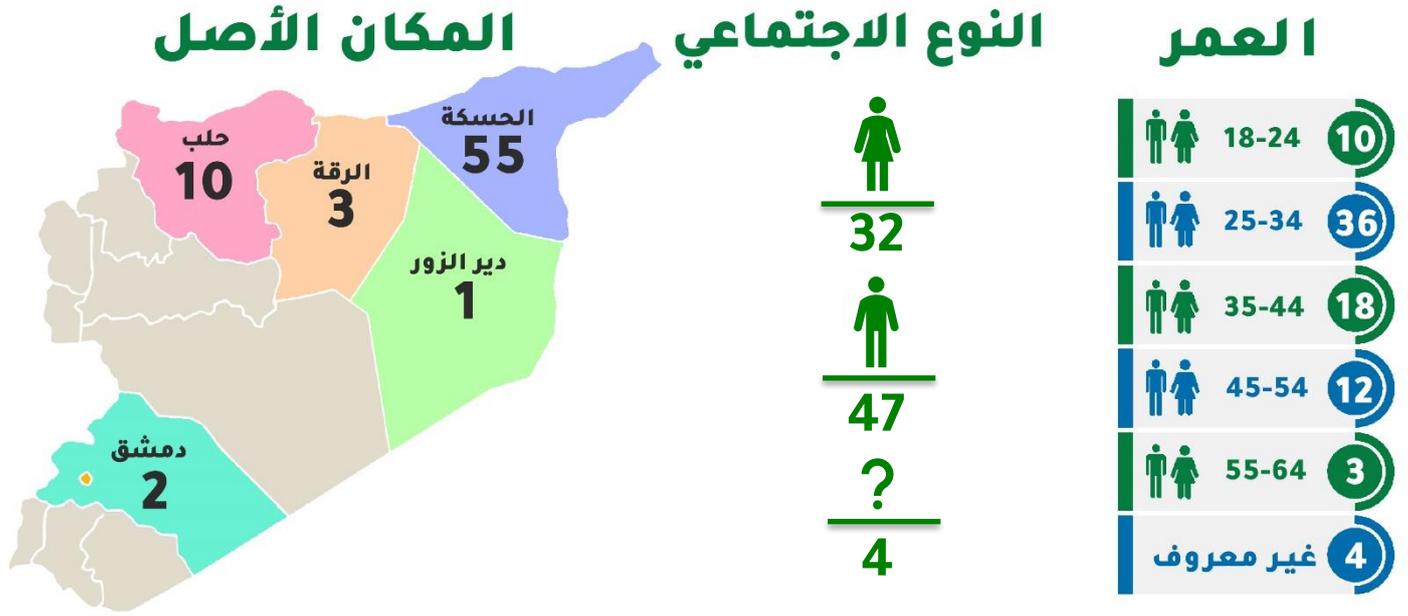
المجتمع ومواطنين سوريين، تمّ اطلاعهم خلال هذه الجلسات على التقدّم الذي أحرزته اللجنة نحو كتابة دستور جديد لسوريا أو تعديل الدستور الحالي. وكانوا يشاركون تساؤلاتهم حول الموضوع مع أحد أعضاء اللجنة السورية للدستور حيث كان يحضر الإجتماعات أعضاء من مجموعة المعارضة أو من مجموعة المجتمع المدني. وكانت النقاشات تدور حول مواضيع عدة منها ما يتعلّق بأهداف وغايات اللجنة الدستورية ومحتوى الدستور ووظيفته في المرحلة الانتقالية وأخرى مثل الحوكمة والنظام القضائي. وبعد انتهاء جلسات النقاش وُزِعَ على المشاركين استبيان مفصل مكوّن من 40 سؤالاً متعلّقاً بمختلف نواحي عملية بناء الدستور. وكان من ضمن المواضيع الرئيسية التي استوفاهما:

- (1) اللجنة الدستورية.
- (2) الشمولية والتمثيل في الدستور.
- (3) العدالة الانتقالية وعملية بناء الدستور.
- (4) الحوكمة والأنظمة القضائية.
- (5) العدالة البيئية والاجتماعية.

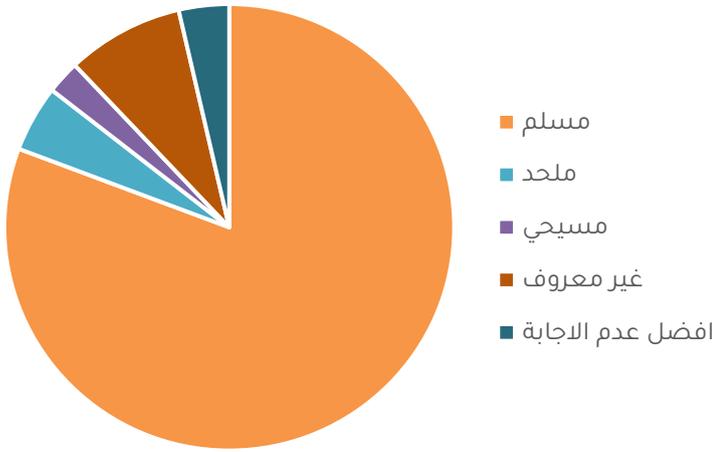
ستنشر وجهات نظر المشاركين التي أدلوا بها سواء بجلسات النقاش أو بالاستبيان مقسمة على الخمسة تقارير التي أعدتها وتعتزم نشرها سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

نجحت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في جمع 83 مواطناً سورياً من خلفيات دينية وإثنية وجغرافية متنوعة للعمل معها على دراستها. وبما أنّ عينة هذه الدراسة صغيرة نسبياً ركزت المنظمة بشكل خاص على الاستماع لوجهات نظر الأقليات في الشمال السوري كما أوردت آراء المشاركين الذين يقطنون في مناطق تشهد أوضاع غير مستقرة ويصعب على نشطاء المجتمع المدني الوصول إليها حيث أنّ 92.7% من المشاركين يعيشون داخل سوريا حالياً وهم يمثلون مجتمعات وأقليات تقع في مناطق الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد. 38.6% من المشاركين هم من النساء و 55.4% تحت سن 35.

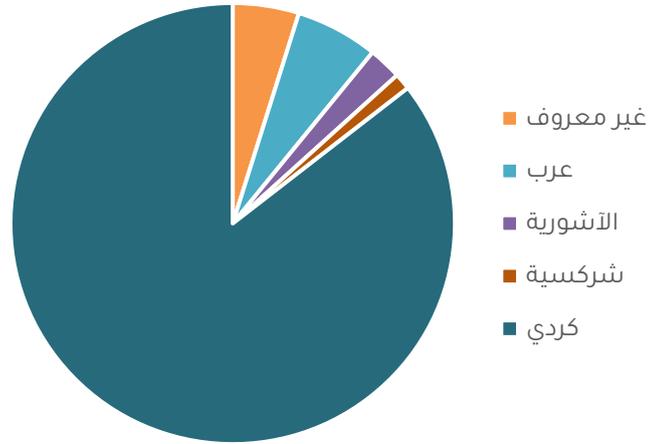
4. بيانات ديموغرافية



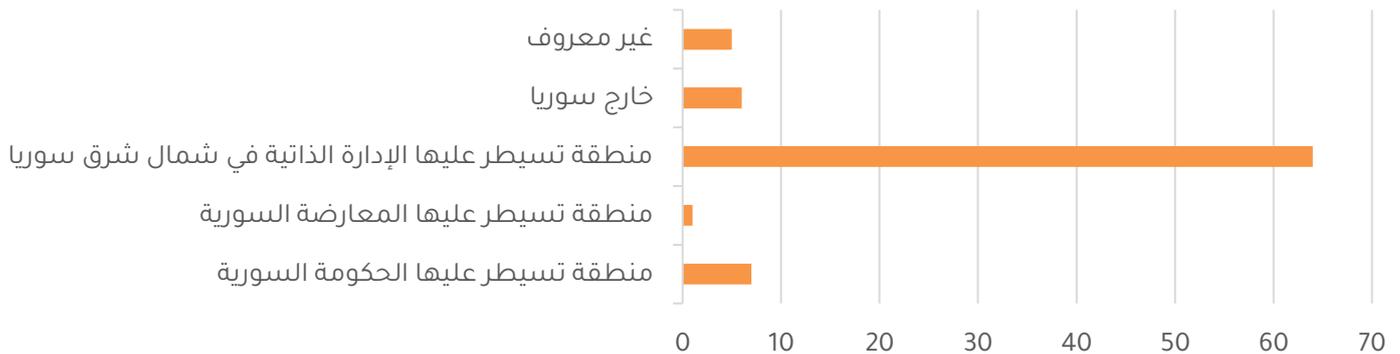
الدين



الأصل



مكان الإقامة الحالي



5. تحليل - اللجنة الدستورية السورية

بدا واضحاً من أجوبة المشاركين على أسئلة الاستبيان تفأؤلهم الحذر من قدرة اللجنة الدستورية على كتابة دستور جديد أو إعادة صياغة الدستور الحالي، ويذكر أنّ 8.4% من المشاركين/ات فقط لم يكونوا على علم بوجود اللجنة قبل أن تدعوهم "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" لحضور الجلسات التشاورية في حين قال 37.3% منهم أنهم تعرفوا على اللجنة من خلال وسائل الإعلام الوطنية و 42.2% منهم من خلال المصادر الدولية عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك فإنّ 49.4% من المشاركين قالوا أنهم كانوا على اطلاع على هيكل وأهداف اللجنة من قبل بينما 20.5% لم يعرفوا ما هي أهدافها. والملفت أنّ 24.1% وهو عدد ليس بقليل لم يكونوا على علم بهيكل اللجنة ولا بأهدافها حتى لو كانوا يعلمون بوجودها. تشير هذه البيانات إلى أنّه لم توجه رسالة موحدة ومتسقة للشعب السوري لتعريفه بوجود اللجنة أو بأي تفصيل يتعلق بها.

وفيما يتعلق بأهداف اللجنة نصح 74.7% من المشاركين اللجنة بأن تقوم بكتابة دستور جديد كلياً بينما كان رأي 14.5% منهم أنّه يكفي إجراء تعديلات على الدستور الحالي. وبالإضافة إلى ذلك شدّد المشاركون بقوة على ضرورة أن توافق الأمم المتحدة على مسودة الدستور قبل عرضها على الشعب وطرحها للاستفتاء، وقد تكون رغبتهم تلك في المشاركة الدولية المحايدة في عملية بناء الدستور نابعة من التشكيك في قدرة اللجنة على القيام بمفردها بمهمة صياغة الدستور أو تعديله. وبمعنى أوضح، يخشى المشاركون أو يشكون في أن تكون اللجنة هي مجرد واجهة لتغطية عملية الكتابة أو التعديل الفعلية التي تقوم بها جهات فاعلة أخرى. كما أنّ المشاركين كثيراً ما أعربوا عن قلقهم إزاء استبعاد الأقليات في كل من عملية الكتابة وبالتالي النتيجة النهائية في المستقبل.

أما بالنسبة لسعي اللجنة لأن تجعل من الدستور حلاً للصراع بحد ذاته وجد 75.9% من المشاركين أن صياغة دستور جديد أو تعديل الحالي هي خطوة ضرورية في مسار عملية السلام لكنها ليست كافية لوحدها لإنهاء الصراع حيث يجب أن يرافقها خطوات عديدة أخرى، في حين أنّ 12% من المشاركين رأوا أنّ هذه الخطوة كافية لإنهاء الصراع ومن وجهة

نظر 6.02% من المشاركين في أنه لا توجد ضرورة لصياغة دستور جديد حيث يمكن حل النزاع بالتطبيق الصحيح للدستور الحالي.

وبما أن اللجنة تمخضت عن استراتيجية السلال الأربع (الملفات الأربعة) التي تقدمت بها الأمم المتحدة، ارتأت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة أن تطلب من المشاركين إبداء رأيهم بمدى أهمية التركيز على السلال الثلاث الأخرى مع عملية بناء الدستور. وكانت النتيجة بأن رأى 46.9% منهم بمدى أهمية التركيز على السلال الثلاث الأخرى بالتوازي مع عملية بناء الدستور، و في المقابل كانت رأى 3.6% منهم أنه ينبغي أن يتم التركيز على كل سلة على حدى بينما صوت 28.9% منهم لصالح اعتماد الدستور الجديد/المعدل قبل مناقشة مضامين السلال الثلاث الأخرى.

6. خاتمة

بدأت اللجنة الدستورية السورية عقد جلساتها في نهاية صيف عام 2020، رغم التأخيرات العديدة التي حصلت جراء الاختلاف على الجدول الزمني للاجتماعات والإجراءات التي فرضها انتشار وباء كوفيد-19. وبالتزامن مع اجتماعات اللجنة تابع المسؤولون المنتخبون التشاور مع المواطنين السوريين. وذكرت صباح الحلاق، أحد أعضاء اللجنة و والعضوة في لجنة رابطة النساء السوريات منذ 1985، أن المواطنين السوريين في البداية كانوا يشككون في قدرة اللجنة على تحقيق هدفها في بناء دستور حر وعادل لكنهم بدؤوا بتغيير نظرتهم عندما وجدوا أن آراءهم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل القائمين على عملية صياغة الدستور. وماحدث من تغير في نظرتهم يؤكد أهمية إطلاع المواطنين على آلية عمل اللجنة الدستورية التي ينبغي أن تحافظ على الشفافية وعلى إدماج آراء السوريين في عملية صياغة دستورهم. وتكمن أهمية هذا النهج المتبع في عملية بناء الدستور في أمرين فهو أولاً يعطي الفرصة لجميع أطراف الشعب السوري للمشاركة بأرائهم والاتفاق بالتالي على حل للخروج من الصراع وثانياً يُكسب الدستور المشروعية المتوقعة بين المواطنين.

7. توصيات

على ضوء المعطيات الواردة في هذا التقرير، سواء من المشاورات أو المصادر التكميلية توصي سوريون من أجل الحقيقة والعدالة الحكومة السورية والمجتمع الدولي واللجنة الدستورية السورية بما يلي:

(1) الاعتراف بعدم شمولية اللجنة الحالية، لجميع المناطق والمكونات السورية، ثم العمل على ضمان إشراك مناطق ومجتمعات سورية أخرى وجديدة في اللجنة بعد إعادة النظر في نسبة التمثيل.

(2) الأخذ بعين الاعتبار الانتقادات التي وجهت للتعديلات التي أجريت على الدستور عام 2012، والسعي بجدية إلى تفادي الأخطاء التي ارتكبت سابقاً وخاصة فيما يتعلق بالشفافية والشمولية.

(3) ضمان السير في إنجاز السلال الثلاث الباقية حيث أنّ الدستور الجديد لا يستطيع لوحده أن يكون حلاً للصراع.

(4) التواصل الواضح مع الشعب السوري بشأن عمل اللجنة الدستورية، سواء من حيث تقديم المعلومات أو إجراء المشاورات حول الموضوعات ذات الصلة بالدستور.

(5) الاعتراف بالحاجة الملحة لمواصلة عملية بناء الدستور، نظراً إلى وتيرة تدهور السريعة للوضع في سوريا، و ضرورة تحديد جدول زمني واضح لعمل اللجنة الدستورية، وتحديد مهام اللجنة وفق هذا الجدول.



انطلاقاً من قناعة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا أياً كانت الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.